الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الهجرة الدولية

إحصاءات الهجرة الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة. وهو يحدد أحدث الأعمال التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة في ٢٠١٨ في الاستجابة لطلبات اللجنة الإحصائية المحددة في مقررها ١٠١/٤٩. وعلى وجه الخصوص، يشمل التقرير ما يلي: (أ) الدور المركزي الممنوح للبيانات واللجنة الإحصائية في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي اعتمد مؤخرا؛ و (ب) عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء بشأن أوجه التطوير المنهجي بما في ذلك ما يتعلق بتنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*. وعلاوة على ذلك، يبيّن التقرير الأعمال الجارية الأخرى، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، فضلا عن الأولويات المقبلة لشعبة الإحصاءات وفريق الخبراء بهدف تعزيز إحصاءات الهجرة الدولية.

وتشمل النقاط المطروحة لكي تناقشها اللجنة ما يلي: (أ) الموافقة على الاختصاصات المقترحة لفريق الخبراء؛ (ب) إبداء رأيها بشأن الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة واعتماده بوصفه إطارا شاملا لاستخدامه لتنمية القدرات فيما يتصل بإحصاءات الهجرة الدولية؛ و (ج) التعليق على العمل الجاري والأولويات المقبلة في مجال إحصاءات الهجرة وتوفير التوجيه في هذا الشأن.

* E/CN.3/2019/1.

18-21713 (A) 170119 180119

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يتجاوز عدد الذين يعيشون اليوم في بلدان غير التي ولدوا فيها عددهم في أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، هناك أنماط جديدة للهجرة تظهر حاليا؛ فقد جعلت تقنيات الاتصالات الحديثة وزيادة الراحة في السفر الهجرةَ المؤقتة والدائرية أسهل مما كانت عليه سابقا؛ وتثير حرية الحركة داخل منطقة ما الآن تحديات جديدة تتعلق بالقياس حتى بالنسبة للبلدان التي لديها نظم إحصائية متقدمة نسبيًا وترى بلدان الأصل أن الاستفادة من الهجرة أمر يكتسي أهمية بالغة؛ وبالإضافة إلى تحسين إدماج المهاجرين في بلدان المقصد، تثير أيضا أعداد كبيرة من المهاجرين العائدين مسألة كيفية إعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

٢ – وقد أدت الزيادة في الهجرة وتغيير أنماط الهجرة إلى زيادة الطلب على تسجيل هذه الظواهر مشفوعة ببيانات دقيقة وآنية. وقدمت الدول الأعضاء نداءات للحصول على بيانات أفضل من خلال مبادرات عالمية من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية ١/٧١)، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (قرار الجمعية ١٩٥/٧٣)، والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، وتشير تلك النداءات إلى ضرورة تعزيز القدرات الوطنية على جمع إحصاءات الهجرة واستخدامها بهدف وضع سياسات للهجرة مرتكزة على الأدلة وتوفير التوجيه بشأن دمج مسألة الهجرة في تخطيط التنمية الوطنية.

٣ – وعلى الرغم من الاحتياجات التي لم يسبق لها مثيل، فإن إحصاءات الهجرة الدولية لا تزال ضئيلة. ولا تتوافر في كثير من البلدان إحصاءات أساسية عن أعداد المهاجرين وتدفقاتهم[(١)]. فعلى سبيل المثال، وبينما يجري الاضطلاع بتعدادات السكان في معظم البلدان وجمع المعلومات المتعلقة بالهجرة الدولية[(٢)]، فإن الإحصاءات بشأن أعداد المهاجرين منذ عام ٢٠٠٥ ليست متاحة إلا في حالة ١٢٥ بلدا. كما أن البيانات المتصلة بأعداد المهاجرين المصنفة وفقا لخصائص إضافية من قبيل الجنس والعمر وبلد الأصل والتعليم متاحة في عدد أقل من البلدان[(٣)]. حتى إن البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة أندر[(٤)]. وتكاد تنعدم البيانات المتعلقة بحجم وخصائص تدفقات الهجرة وأعداد المهاجرين، ذات الأهمية

(١) وفقاً للتعريف الحالي للمهاجرين المتفق عليه دولياً، فإن ''عدد المهاجرين'' يضم في الواقع جميع الأشخاص الذين سبق لهم الهجرة (أي الذين غيّروا مكان إقامتهم المعتاد) ، وينبغي على الأصح أن يشار إليه بأنه ''عدد الأشخاص الذين سبق لهم الإقامة في الخارج''. غير أنه غالبًا ما يقاس بصورة تقريبية باستخدام متغيرات غير مباشرة من قبيل بلد المولد و/أو الجنسية. ونظرا لأن عبارة ''عدد المهاجرين'' تسمية منتشرة على نطاق واسع، فهي تُستخدم بالتالي في تقييم توافر البيانات.

(٢) من بين ١٨٣ بلدا أو منطقة التي تضمنت الاستبيانات الوطنية المتاحة بخصوصها لجولة التعداد لعام ٢٠١٠ (٢٠٠٥-٢٠١٤)، هناك ١٧٨ بلدا أو منطقة أدرجت سؤالا واحدا على الأقل عن الهجرة الدولية.

(٣) لم تكن تتوافر بيانات عن أعداد المهاجرين، مقاسة بعدد السكان المولودين في الخارج أو السكان الأجانب في بلد ما، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، إلا في حالة ١٢٥ بلدا أو منطقة من أصل ١٧٨ بلداً أو منطقة قامت بجمع معلومات عن الهجرة في التعدادات السكانية. وعندما كانت البيانات مصنفة أيضا وفقا لبلد المولد أو الجنسية، بلغ عدد البلدان أو المناطق التي توافرت عنها البيانات ١٠٠ بلد أو منطقة. وعندما كانت البيانات مصنفة وفقا لمستوى التحصيل التعليمي للمهاجرين، لم تتوافر تلك البيانات سوى عن ٥١ بلدا أو منطقة. ويلاحَظ أن بعض البلدان أو المناطق قد لا تزال لديه بيانات متاحة إلا أنه لم يبلغ عنها إلى الأمم المتحدة.

(٤) يلاحَظ أن بعض البلدان أو المناطق قد لا يزال لديه بيانات متاحة إلا أنه لم يبلغ عنها إلى الأمم المتحدة. وأما بيانات البلدان الأوروبية فيجمعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وهي غير مدرجة في التحليل.

الخاصة بالنسبة لبلدان الأصل. وفي إطار جمع البيانات[٥] من الأجهزة الإحصائية الوطنية للحولية الديمغرافية التي تصدرها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، قدمت ٤٩ دولة ومنطقة فقط بيانات بشأن تدفقات الهجرة مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠١١ فيما يتعلق بجدول واحد للهجرة على الأقل. وباختصار، لا يزال عدد البلدان والمناطق التي يمكن أن تزود شعبة الإحصاءات بإحصاءات عن تدفق الهجرة الدولية منخفضا. ونادراً ما توجد إحصائيات إضافية تسجّل مدى تعقُّد الهجرة، فلا يوجد، مثلاً، تعريف دولي للهجرة الدائرية أو الهجرة المؤقتة، كما لا تتوافر إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً[٦]. وقياس التحركات في منطقة ما تطبق سياسات حرية الحركة يشكل تحديًا كبيرًا. وعلاوة على ذلك، وبخلاف التقديرات الإجمالية لتدفقات الحوالات المالية إلى البلدان، لا يجري بانتظام قياس الأبعاد الأخرى للأثر الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين ومساهمتهم.

٤ - وإن إنتاج بيانات مصنفة وفقا لمعايير تشمل الجنس والسن وغير ذلك من الخصائص الرئيسية للمهاجرين، لاستيفاء أحد متطلبات خطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، يطرح تحديات منهجية إضافية، تشمل أمورا منها تناول مجموعات سكانية أصغر وكذلك اعتماد أساليب تعكس بصورة صحيحة المسائل المتعلقة بتلك المجموعات السكانية الفرعية.

٥ - ولذا فإن التحديات التي تعترض إنتاج الإحصاءات التي تعكس مدى تعقُّد الهجرة، والتي تسترشد بها السياسات الوطنية هي تحديات متعددة الأوجه. وهي تتراوح بين عدم كفاية المعايير والمنهجيات الدولية، والافتقار إلى المواءمة بين الإحصاءات التي تم جمعها بالفعل وعدم تجميعها ونشرها، وعدم تنسيق وإدماج إحصاءات الهجرة المتولدة من مصادر متعددة في بلد ما، فضلاً عن الافتقار إلى التحليل والبحث المنهجيين مما يساعد على فهم محدِّدات الهجرة وأثرها في بلدان الأصل والعبور والمقصد.

٦ - ورغم اقتراح مصادر غير تقليدية (البيانات الضخمة) من قبيل سجلات الهواتف الجوالة ورصد الأرض ووسائل التواصل الاجتماعي كمصادر محتملة لبيانات الهجرة، إلا أنه لا تتوافر دراسات حالات إفرادية ملموسة لإلقاء الضوء على كيفية استخدامها لتحسين توافر إحصاءات الهجرة من أجل رسم السياسة العامة في هذا الخصوص.

٧ - ويعرض هذا التقرير بالتفصيل أحدث الأعمال التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة في عام ٢٠١٨ من أجل تحسين إحصاءات الهجرة، في سياق ما يلي: (أ) الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ و (ب) أوجه التطوير المنهجي ومبادرات بناء القدرات، بما في ذلك تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*[٧]. وعلاوة على ذلك، يبيّن التقرير الأعمال الجارية والأولويات المقبلة لشعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بإحصاءات الهجرة المتصلة بتعزيز إحصاءات الهجرة الدولية.

---

(٥) الاستبيانات السنوية المرسلة إلى البلدان متاحة على الرابط التالي: http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dybquest.htm.

(٦) وُضِعَ تعريف إحصائي إقليمي للهجرة الدائرية الإحصائية من جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا (https://www.unece.org/index.php?id=44717) ويعمل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي حاليا على جمع البيانات ذات الصلة.

(٧) متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf.

ثانيا – فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة

٨ – فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة هو مجموعة من الخبراء المتخصصين من مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات التنفيذية في البلدان، ومن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالهجرة، وخبراء مستقلين آخرين. واجتمع فريق الخبراء لأول مرة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وناقش الاحتياجات من البيانات والقضايا المنهجية المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية، في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وانصب التركيز الرئيسي لذلك الاجتماع على مناقشة تعريف وضع الهجرة والاتفاق على التعريف فيما يتصل بتصنيف البيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد قائمة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة لتصنيفها وفقا لوضع الهجرة لأغراض الرصد العالمي[٨].

٩ – وقوبل عمل فريق الخبراء بترحيب اللجنة الإحصائية في قرارها ١٠١/٤٩، الذي أوصت أيضا بأن يواصل الفريق عمله على تحسين إحصاءات الهجرة الدولية، من خلال النهوض بمنهجيات لقياس الظاهرة بطرق منها تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية لعام ١٩٩٨* (انظر الوثيقة E/2018/24-E/CN.3/2018/37).

١٠ – و اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كان فريق الخبراء يتألف من ممثلي ٢٠ دولة و ١٨ منظمة أو مكاتب أو مبادرات دولية/إقليمية، و ٤ خبراء مستقلين. وتشمل الأنشطة الرئيسية للفريق ما يلي: (أ) توفير التوجيه والدعم التقني من أجل النهوض بالمنهجيات المتعلقة بإحصاءات الهجرة، بما في ذلك تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*؛ و (ب) دعم الأنشطة التي تعالج الثغرات في البيانات والاحتياجات الوطنية المتعلقة بتنمية القدرات في مجال إحصاءات الهجرة؛ و (ج) تيسير التنسيق بين الوكالات الإقليمية والدولية بشأن وضع أساليب وأنشطة بناء قدرات تهدف إلى تجنب ازدواجية الجهود وكفالة مواءمتها على الصعيد الوطني.

١١ – وسيعمل فريق الخبراء من خلال اجتماعات مباشرة وإلكترونية. ويرد في الفروع التالية بيان العمل الذي قام به الفريق منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ إن وُجد. فيما أُدرجت اختصاصات الفريق أيضا في هذا التقرير (انظر المرفق الأول).

ثالثا – الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: الآثار المترتبة في إحصاءات الهجرة

١٢ – اعتُمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مؤخرا في مراكش، المغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو أول اتفاق عالمي يبرَم تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن نهج مشترك إزاء الهجرة الدولية بجميع أبعادها، ويمثل فرصة تاريخية لتحسين التعاون الدولي بشأن الهجرة، وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة. ويحدد الاتفاق العالمي ثلاثة وعشرين هدفا، خُصِّص أولها لإحصاءات الهجرة ويدعو إلى جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس لرسم سياسات ترتكز على الأدلة.

(٨) الوثائق الصادرة عن الاجتماع الأول الذي عقده فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة في ٢٠١٧ متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data.

١٣ - وبناء على طلب اللجنة الإحصائية في مقررها ١٠١/٤٩، تابع مكتب اللجنة الإحصائية عن كثب المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، وقدم توجيهات إلى المفاوضات بشأن المسائل المتصلة بالإحصاءات، ولا سيما في إطار الهدف ١.

١٤ - ويوكل الهدف ١ من الاتفاق العالمي دورا هاما للجنة الإحصائية، فيما يتصل بمواءمة المنهجيات؛ وفي الاستعراض المنتظم لبرنامج عالمي (سيوضع لاحقا) لتعزيز القدرات الوطنية على جمع بيانات الهجرة وتحليلها ونشرها. ويوفر الاتفاق العالمي أيضا إطارا سياساتيا شاملا لمساعدة البلدان والدوائر الإحصائية العالمية في تحسين فهم الاحتياجات من البيانات والثغرات في البيانات ذات الصلة من أجل رسم سياسات ترتكز على الأدلة.

رابعا - أوجه التطوير المنهجي المتعلقة بإحصاءات الهجرة

ألف - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمهاجرين والهجرة

١٥ - وافق المشاركون في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧ على تعريف وضع الهجرة لأغراض تصنيف بيانات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وعلى قائمة مؤشرات الأهداف لأغراض تصنيف البيانات وفقا لوضع الهجرة من أجل رصدها على الصعيد العالمي[٩]. وأوصى فريق الخبراء كذلك بإعداد تقرير تقني عن قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة بهدف تقديم توجيهات بشأن كيفية إنتاج واستخدام البيانات المتعلقة بتلك المؤشرات. ومن المفترض أن يشمل التقرير التقني أيضا تعاريف وبيانات وصفية وأن يحدد البيانات المتاحة حاليا والتي يمكن أن تكون صالحة للاستعمال من أجل تصنيف المؤشرات وفقا لوضع الهجرة. وأعدت شعبة الاحصاءات مشروع نسخة التقرير التقني وجرى تعميمه على الوكالات الراعية المعنية بمؤشرات الأهداف وعلى أعضاء الفريق من أجل التشاور بشأنه. وإضافة إلى ذلك، بدأت مؤخرا عمليةُ مسح في إطار مشروع برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي - المتوسطي الرابع التابع للمفوضية الأوروبية لتقييم عدد ما يمكن تجميعه من مؤشرات الأهداف التي حددها الفريق وذلك استنادا إلى البيانات المتاحة في بلدان المشروع. وستدرَج نتائج هذه العملية في التقرير التقني.

١٦ - وتشير التعليقات الواردة بشأن مشروع التقرير التقني إلى ضرورة مواصلة وضع المنهجيات في مجالين محددين، من أجل إنتاج بيانات مصنفة وفقا لوضع الهجرة. أما المجال الأول فيركز على استراتيجيات خاصة لأخذ العينات بهدف كفالة تمثيل المهاجرين المشمولين باستقصاءات الأسر المعيشية المتعددة الأغراض. ويتناول المجال الثاني الحاجة إلى إدماج البيانات المستقاة من استقصاءات الأسر المعيشية في البيانات المجمعة من خلال المصادر الإدارية أو من التعدادات السكانية. وستضطلع شعبة الإحصاءات والشركاء بهذين المسارين من العمل المنهجي بتوجيه من فريق الخبراء. وأشارت التعليقات أيضا إلى ضرورة تحديد قائمة من المؤشرات المراعية للمنظور الجنساني والأطفال ذات الصلة بالهجرة والمهاجرين.

(٩) التوصيات المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء لعام ٢٠١٧ متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data/EGM%20Recommendations_FINAL.pdf.

١٧ - وأخيرا، ستوضع الإرشادات الواردة في مشروع التقرير التقني موضع الاختبار أيضا في الأنشطة المقبلة المتعلقة ببناء القدرات في البلدان. وبعد الانتهاء من وضع التقرير، سيُطلع عليه الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لكفالة تعميمه واستخدامه على نطاق واسع لأغراض تصنيف بيانات الأهداف وفقا لوضع الهجرة.

باء - مذكرة إرشادية بشأن مجموعة من الأسئلة الاعتيادية عن الهجرة الدولية لأغراض تعدادات السكان والاستقصاءات بالعينات

١٨ - في إطار الجهود الرامية إلى تحسين جودة إحصاءات الهجرة الدولية المجمعة من خلال العمليات الوطنية لتعدادات السكان والاستقصاءات بالعينات وتحسين قابليتها للمقارنة، أعدت شعبة الإحصاءات مذكرة إرشادية، مشفوعة بتعليقات من فريق الخبراء، بشأن مجموعة من الأسئلة الاعتيادية تتعلق بالهجرة الدولية. وقد أُعدت المذكرة الإرشادية على أساس استعراض شامل لاستبيانات التعداد الوطني المتعلقة بجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠[١٠]. بيد أن جزءا كبيرا من محتواها ينطبق أيضا على استقصاءات الأسر المعيشية.

١٩ - وتشمل المذكرة الإرشادية مجموعتين من الأسئلة. تتعلق أولاهما بالأسئلة التي تميز بين المهاجرين وغير المهاجرين، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة ببلد المولد، و بلد الجنسية، و بلد مولد الوالدين، وأفراد الأسرة المعيشية الذين سبق لهم الإقامة في الخارج، و أفراد الأسرة المعيشية المقيمون حاليا في الخارج. فيما تلتمس المجموعة الثانية من الأسئلة معلومات عن الخصائص الرئيسية للمهاجرين. وتركز هذه الأسئلة على سنة أو فترة الوصول إلى البلد، و اكتساب الجنسية، وسبب الهجرة.

٢٠ - وجرى أيضا استعراض مجموعات الأسئلة والنظر فيها، لاستخدامها في الاستقصاءات المقبلة، من جانب الخبراء الوطنيين والدوليين العاملين في إطار البرنامج الإقليمي المعني بمسوح الهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، الذي ينفذ تحت إشراف المفوضية الأوروبية ومنظمات دولية أخرى[١١]. ويحتمل أن توضع أيضا هذه الأسئلة موضع اختبار إضافي تجريه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في استقصاءاتها المتعلقة بالمسح العنقودي المتعدد المؤشرات في بداية عام ٢٠١٩.

٢١ - وبعد أن تنتهي شعبة الإحصاءات من المذكرة الإرشادية بالاستناد إلى نتائج الاختبار الإضافي والتعليقات الواردة من البلدان، ستقوم الشعبة مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، بتوزيعها على نطاق واسع لاستخدامها في البلدان.

جيم - تنقيح التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية

٢٢ - يجري العمل حاليا على تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*. ونُظِّم عدد من الاجتماعات التشاورية مع أعضاء فريق الخبراء وبلدان إضافية في آسيا وأوروبا. وتمثّل الهدف من تلك الاجتماعات في طلب تعليقات من البلدان بشأن تجاربها في تناول التوصيات والتماس اقتراحات من أجل تنقيحها. وتشمل القضايا الرئيسية موضوع المناقشة ما يلي: (أ) المفاضلة بين كونها منشورًا مفاهيميًا

(١٠) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/document-resources/.

(١١) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي.

أو منشورا عمليًا. و (ب) ضرورة تمتين الروابط بالاحتياجات من البيانات اللازمة لرسم السياسات وتوفير التوجيه بشأن تحليل البيانات واستخدامها؛ و (ج) إعادة النظر في مفهوم المهاجرين الدوليين وفي تعريفهم؛ و (د) دراسة أنماط جديدة للهجرة ومصادر جديدة للبيانات؛ و (هـ) إدماج الأطر ذات الصلة من قبيل *التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين*[١٢] والمبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية[١٣]، مع كفالة التساوق فيما بينها.

٢٣ - وسيُجرى لاحقا مزيد من المشاورات مع بلدان في مناطق أخرى. ويتاح مشروع لمخطط مشروح في شكل وثيقة معلومات أساسية. وستضطلع بالتنقيح شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء. ومن المتوقع أن يتاح المشروع الأول لتنقيحات *التوصيات بشأن الهجرة الدولية* في عام ٢٠٢١ للتشاور بشأنه على الصعيد العالمي.

خامسا - أنشطة بناء القدرات

ألف - الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة: إطار شامل لتنمية القدرات في مجال إحصاءات الهجرة الدولية

٢٤ - استجابة للولاية التي أسندتها اللجنة الإحصائية لمكتبها ولشعبة الإحصاءات المتمثلة في دعم المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي، قامت الشعبة، بتوجيه من المكتب، بوضع إطار شامل لتنمية القدرات في مجال إحصاءات الهجرة الدولية، بالاستناد إلى هيكل أساسي وطني مقترح لبيانات الهجرة (انظر المرفق الثاني)[١٤] وهذا الهيكل عبارة عن منصة تجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في بلد ما بمن في ذلك المستخدمون الرئيسيون لبيانات الهجرة من قبيل راسمي السياسات، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحث والتدريب، والمجتمع المدني، ومنتجي البيانات من مكتب الإحصاء الوطني، والوحدات الإحصائية في الوزارات الأخرى ذات الصلة.

٢٥ - ووفقا للحالة الخاصة بكل بلد، ينبغي أن يكون الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة بقيادة هيئة تنسيقية مشتركة بين الوكالات تتولى تنسيق الجهود فيما بين جميع الكيانات داخل الهيكل الأساسي[١٥]. ويبدأ الهيكل الأساسي للبيانات بتقييم للاحتياجات من البيانات اللازمة للسياسة الوطنية للهجرة، وينتهي بنشر البيانات واستخدامها بشكل صحيح لأغراض السياسة العامة. وحيث أن الهيكل الأساسي للبيانات يسترشد بالسياسة الوطنية لبيانات الهجرة ومبدأ البيانات المفتوحة، فينبغي أن تكون له

(١٢) متاحة على الرابط التالي: https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-manuals-and-guidelines/-/KS-GQ-18-004.

(١٣) متاحة على الرابط التالي: https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/meetings-and-events/international-conference-of-labour-statisticians/WCMS_648922/lang--en/index.htm.

(١٤) سيتاح كورقة معلومات أساسية بعنوان ”الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة - إطار شامل لتنمية القدرات في مجال إحصاءات الهجرة الدولية“.

(١٥) قد تشمل الأنشطة التي تغطيها هيئة التنسيق المشتركة بين الوكالات ما يلي (أ) تقييم الثغرات في بيانات الهجرة من أجل رسم السياسات بصورة فعالة؛ و (ب) تيسير إدماج الهجرة في مجالات السياسات الإنمائية الأخرى؛ و (ج) تعزيز تدفقات البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني بطرق منها وضع الإطار القانوني اللازم لتبادل البيانات؛ و (د) تحسين التآزر بشأن المفاهيم والتعاريف وأساليب جمع البيانات ونشرها؛ و (هـ) تنسيق أوجه التطوير المنهجي فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات الموثوقة والآنية ذات الصلة بالسياسات في سياق الهجرة الدولية.

هيكلية متفق عليها لقواعد بيانات مترابطة تتعلق ببيانات الهجرة ويمكن أن يستخدمها راسمو السياسات، على أن تكون قواعد البيانات هذه محكمة ومتسقة وعالية الجودة ويمكن تبادلها في بيئات مختلفة. وتشكل هذه الشبكة من قواعد البيانات صلب عملية دعم البيانات بهدف النهوض بالسياسات المتعلقة بالهجرة.

باء - التقييم الأولي للاحتياجات الوطنية في مجال بناء القدرات

٢٦ - كخطوة أولى للمساعدة في فهم الاحتياجات الوطنية على نحو أفضل بهدف تعزيز إحصاءات الهجرة الدولية، أجرت شعبة الإحصاءات استقصاء في ٢٠ بلدا عضوا في فريق الخبراء بشأن احتياجاتها في مجال بناء القدرات[١٦].

٢٧ - وأظهر تحليل الردود الواردة من ١٢ بلدا أن أصعب المجالات التي تتطلب الدعم الدولي هي التالية: (أ) إنتاج البيانات المتعلقة بدوافع الهجرة وأثرها؛ و (ب) استخدام السجلات الإدارية المتصلة ببيانات الهجرة، ولا سيما السجلات الحدودية وسجلات التأشيرات الصادرة؛ و (ج) إدماج مصادر البيانات؛ و (د) استخدام بيانات الهجرة لكي تسترشد بها السياسات. وفيما يتعلق بتعدادات السكان، ورغم أن معظم البلدان أدرج بالفعل مواضيع أساسية تتناول الهجرة من قبيل بلد المولد، والجنسية، ومدة الإقامة، أو يعتزم إدراجها في جولة التعدادات لعام ٢٠٢٠، فإن تحليل البيانات ونشرها أمر سيكون أكثر صعوبة ر. كما أن طرح سؤال عن سبب الهجرة ليس بالأمر الشائع جدا في البلدان. وأشير أيضا إلى استخدام مصادر جديدة للبيانات بما في ذلك البيانات الضخمة باعتبارها تشكل تحديا للبلدان ومبررا لطلب المساعدة الدولية. وتشمل المجالات الأخرى التي وُجد أنها أقل صعوبة ولكن لا تزال تتطلب اهتماما دوليا ما يلي: تطبيق التعاريف والمعايير المتفق عليها دوليا بشأن إحصاءات الهجرة، وجمع بيانات الهجرة من خلال الاستقصاءات، وصياغة سمات الهجرة، ووضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لتحسين بيانات الهجرة، في بعض البلدان.

٢٨ - ويقدم التقييم لمحة عامة أولية عن احتياجات البلدان الأعضاء في فريق الخبراء فيما يتعلق بتوفير الدعم الدولي لتعزيز نظمها الخاصة بإحصاءات الهجرة. وستجري تقييمات أكثر تعمقا باستخدام عُدة وضعتها شعبة الاحصاءات، بالتشاور مع فريق الخبراء[١٧]. وتتألف هذه العدة من مجموعة من الأسئلة التي وضعت استنادا إلى الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة الوارد بيانه في الفرع خامسا-ألف أعلاه.

جيم - أنشطة بناء القدرات الجارية لتحسين إحصاءات الهجرة

٢٩ - بدأت شعبة الإحصاءات، في عام ٢٠١٨، مشروعا في إطار الدورة الحادية عشرة من حساب التنمية بشأن جمع واستخدام بيانات الهجرة الدولية في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وتقود هذا المشروع الرباعي السنوات شعبة الإحصاءات بالتعاون مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة

(١٦) سيُتاح الاستبيان الذي يتضمن الاستقصاء في شكل وثيقة معلومات أساسية بعنوان ”تقييم الاحتياجات بين مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات التنفيذية التي تتناول بيانات الهجرة“. ويتماشى الاستقصاء مع متطلبات البيانات المشمولة بالهدف ١ من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (قرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٣).

(١٧) ستتاح في شكل وثيقة معلومات أساسية بعنوان ”عُدة تقييم القدرة الوطنية المتعلقة ببيانات الهجرة“.

الدولية للهجرة. وستشكل المبادئ التوجيهية بشأن إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة التي طلبها فريق الخبراء أحد النواتج الرئيسية للمشروع. وستُستخدم هذه المبادئ التوجيهية في أنشطة بناء القدرات لبلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب منشورات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بإحصاءات الهجرة،(١٨) فضلا عن عُدة بناء القدرات المبينة في الفقرة ٢٨ أعلاه. ويشمل مشروع حساب التنمية أيضا أنشطة بناء القدرات بهدف مساعدة البلدان في الإبلاغ عن البيانات المتصلة بمؤشر الهدف ١٦-٢-٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن مجموع عدد ضحايا الاتجار بالبشر (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١، المرفق).

٣٠ - وتنفذ أيضا كيانات شريكة أخرى أنشطة بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي - المتوسطي التابع للمفوضية الأوروبية، منذ عام ١٩٩٦، مع بلدان البحر الأبيض المتوسط على تحسين جمع بيانات الهجرة، بطرق نها دعم وتنفيذ المسوح المتخصصة بالهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط. وفي أوروبا، تعقد اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في أوروبا بانتظام جلسات عمل بشأن إحصاءات الهجرة من أجل تعزيز التقدم المحرز في هذا المجال وتيسير تبادل أفضل الممارسات. ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعقد حلقات عمل سنوية لبناء القدرات لصالح بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا، لدعم استخدام التوجيه المنهجي وتيسير الاتصال بين البلدان، وكذلك بين منتجي إحصاءات الهجرة ومستخدميها. ومنذ عام ٢٠١٥، تواظب منظمة العمل الدولية على حلقات عمل منتظمة بشأن إحصاءات هجرة العمالة لصالح ٢٢ بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مكتب الإحصاء الكوري. وستساعد منظمة العمل الدولية أيضا البلدان في تنفيذ المشروع المنقَّح للمبادئ التوجيهية بشأن إحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية، التي أقرها المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨(١٩). ويدعم مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة الحكومات في جهودها الرامية إلى تحسين جمع بيانات الهجرة وتحليلها وتبادلها واستخدامها في رسم السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أعد مركز تحليل البيانات أيضا المبادئ التوجيهية بشأن المواءمة بين إدارات بيانات الهجرة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ”، التي استُخدمت لتيسير دورة إقليمية لتدريب المدربين، فضلا عن دورات تدريبية على الصعيد الوطني في الدول الأعضاء في الجماعة عُقدت في ٢٠١٧.

(١٨) تشمل *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية: التنقيح ١* (متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf)؛ ومبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن: التنقيح ٣ (متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/egm/NewYork/2014/P&R_Revision3.pdf)؛ ودليل الأمم المتحدة لقياس الهجرة الدولية من خلال تعدادات السكان (متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/48th-session/documents/BG-4a-Migration-Handbook-E.pdf)

(١٩) https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/meetings-and-events/international-conference-of-labour-statisticians/WCMS_648922/lang--en/index.htm.

٣١ - وإضافة إلى ذلك، ستعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل مع الشركاء على مساعدة البلدان في تنفيذ *التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين*، التي أقرتها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٨ عملا بالمقرر ١١٥/٤٩. وسيبدأ مكتب الإحصاء السويدي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، تنفيذ مشروع لتعزيز القدرات الوطنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وسيأخذ هذا المشروع بنهج إقليمي يهدف إلى ما يلي: وضع مبادئ توجيهية مكيفة إقليميا؛ وإنشاء شبكات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتحديد بيانات الهجرة وتدفقاتها بشكل أفضل في البلدان. وفي إطار دعم جولة تعداد عام ٢٠٢٠، سيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات والمنظمة الدولية للهجرة، بتوفير الدعم بهدف كفالة معالجة نتائج التعدادات المتعلقة بالهجرة، المصنفة والمبوبة وفقا للمعايير الدولية، وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب.

٣٢ - وبتوجيه من فريق الخبراء، تعمل شعبة الإحصاءات حاليا على إنشاء بوابة لإحصاءات الهجرة على الإنترنت لتيسير تخزين وتبادل المنهجيات والبيانات والبيانات الوصفية، وكذلك المواد التقنية وغيرها من المواد المتعلقة بأنشطة بناء القدرات بشأن بيانات الهجرة. وتنشر هذه البوابة حاليا معلومات عن الطريقة التي تستخدمها عمليات التعداد الوطنية لجمع المعلومات عن الهجرة الدولية، استنادا إلى استعراض جميع التعدادات الوطنية التي أجريت في جولة عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠[٢٠].

سادسا - المنتدى الدولي المعني بإحصاءات الهجرة

٣٣ - نظمت شعبة الاحصاءات، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للهجرة، وشعبة السكان، المنتدى الدولي الأول المعني بإحصاءات الهجرة[٢٤]، في باريس يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[٢١]. وحشد المنتدى الخبرة المكتسبة من مجموعة واسعة من التخصصات، من قبيل العلوم السياسية، والاقتصاد، والديموغرافيا، والتنمية، وعلم الجغرافيا المكانية، وعلم الاجتماع، والإحصاء، وتكنولوجيا المعلومات، فعقد ٥ جلسات عامة مع متحدثين رفيعي المستوى، كما عقد ٣٩ جلسة موازية تخللها تقديم أكثر من ٢٠٠ عرض.

٣٤ - وأشارت المناقشة التي دارت في المنتدى إلى أهمية تصنيف بيانات الهجرة بالنسبة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة وحددت ثغرات كبيرة في بيانات الهجرة. وأقر المشاركون في المنتدى كذلك بالدور القيادي الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في تحسين الأدلة وزيادة البيانات المتعلقة بالهجرة، بطرق منها الاستفادة من البيانات الضخمة وسائر النهج المبتكرة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والتعاون بين الوكالات الدولية. وأخيرا، أكد المشاركون أيضا أن الإبلاغ الفعال عن البيانات أمر ضروري لتجاوز المفاهيم الخاطئة العامة عن الهجرة والمهاجرين.

٣٥ - ونجح المنتدى الدولي الأول المعني بإحصاءات الهجرة في جمع راسمي السياسات، والخبراء الإحصائيين الرسميين، والخبراء من القطاع الخاص، والمجتمعات المدنية، ووكالات التمويل من أجل تقاسم ومناقشة الاحتياجات من البيانات اللازمة لرسم السياسات، والمسائل المتعلقة بقياس الهجرة وأساليبه المبتكرة، وتعزيز التعاون بين جميع الشركاء. واضطلع المنتدى أيضا بدور أساسي في تحديد المجالات التي

(٢٠) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/sconcerns/migration/index.cshtml.

(٢١) انظر http://www.oecd.org/migration/forum-migration-statistics/.

تتطلب بذل جهود إضافية، فيما يتعلق بجملة أمور منها أوجه التطوير المنهجي وتبادل الممارسات الجيدة وأجل بناء القدرات. وسيُعقد المنتدى الدولي المقبل المعني بإحصاءات الهجرة إما في عام ٢٠١٩ أو في عام ٢٠٢٠.

سابعا – برنامج عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء

٣٦ – يُقترح أن تضطلع شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء بالأنشطة التالية في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠:

(أ) استكمال التقرير التقني المتعلق بقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة؛

(ب) استكمال المذكرة الإرشادية بشأن مجموعة من الأسئلة الاعتيادية عن الهجرة الدولية لأغراض التعدادات والاستقصاءات السكانية، بعد القيام بتكييف الأسئلة واختبارها في التعدادات والاستقصاءات الوطنية، وتوزيع المذكرة الإرشادية على نطاق واسع؛

(ج) مواصلة العمل على أوجه التطوير المنهجي الأخرى، بما في ذلك تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*؛

(د) الاستمرار في استحداث مواد تقنية وتحديد الممارسات الجيدة فيما يتصل بإحصاءات الهجرة؛

(هـ) تنظيم المنتدى الدولي الثاني المعني بإحصاءات الهجرة؛

(و) وضع برنامج عالمي لتعزيز القدرة الوطنية في مجال إحصاءات الهجرة، استنادا إلى الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة الوارد بيانه أعلاه، مع مراعاة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة، وتوفير تقديرات للموارد اللازمة لتنفيذ جميع مكوناته.

ثامنا – النقاط المطروحة للمناقشة والبت فيها

٣٧ – **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بمساهمة مكتب اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات في المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛**

(ب) **الإحاطة علما بالعمل الذي تضطلع به شعبة الإحصاءات وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة لتحسين إحصاءات الهجرة؛**

(ج) **إبداء رأيها واعتماد اختصاصات فريق الخبراء؛**

(د) **إبداء رأيها واعتماد هيكل أساسي وطني لبيانات الهجرة سيُستخدم إطارا شاملا لتنمية القدرات في مجال إحصاءات الهجرة الدولية؛**

(هـ) **إبداء رأيها واعتماد برنامج عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء، على النحو المحدد في الفقرة ٣٦ أعلاه.**

المرفق الأول

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة

الاختصاصات
(كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)

ألف - معلومات أساسية

١ - فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة هو مجموعة من الخبراء المتخصصين من مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والوزارات التنفيذية ذات الصلة بالهجرة في البلدان، وغيرهم من الخبراء في المنطقة. وقد اجتمع الفريق لأول مرة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في نيويورك وناقش الاحتياجات من البيانات والمسائل المنهجية المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)].

٢ - وفي المقرر ١٠١/٤٩، رحبت اللجنة الإحصائية بعمل فريق الخبراء (انظر الوثيقة E/2018/24-E/CN.3/2018/37). وأوصت اللجنة أيضا بأن يواصل فريق الخبراء عمله بشأن تحسين إحصاءات الهجرة الدولية من خلال النهوض بمنهجيات لقياس هذه الظاهرة، بطرق منها تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية* لعام ١٩٩٨[(٢)]. كما طلبت اللجنة من فريق الخبراء الاضطلاع بأنشطة إضافية، بما في ذلك تقييم الثغرات في البيانات، والاحتياجات الوطنية من أجل تنمية القدرات، وكفالة التنسيق المناسب بين المبادرات والبرامج الدولية التي تدعم النظم الإحصائية الوطنية، بهدف إنتاج ونشر إحصاءات بشأن الهجرة الدولية ذات نوعية عالية وملائمة للغرض المنشود منها.

باء - الأهداف والمهام

٣ - يتمثل الهدف العام لفريق الخبراء في تحسين إحصاءات الهجرة الدولية من أجل رسم سياسات فعالة من خلال ما يلي: (أ) النهوض بمنهجيات لجمع الإحصاءات ذات الصلة بالهجرة وتصنيفها واستخدامها؛ و (ب) تنفيذ الأنشطة التي تعالج الثغرات في البيانات، والاحتياجات الوطنية من أجل تنمية القدرات؛ و (ج) تعزيز التنسيق بين المبادرات الدولية والإقليمية بين البلدان وداخل البلدان.

٤ - وينبغي أن يستجيب عمل فريق الخبراء إلى الأطر الدولية المعنية بالتنمية والحماية وأن يتسق معها، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، واتفاق عالمي بشأن اللاجئين.

---

(١) انصب التركيز الرئيسي للاجتماع على مناقشة تعريف وضع الهجرة والاتفاق عليه، وتحديد قائمة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة لتصنيفها وفقا لوضع الهجرة لأغراض الرصد العالمي. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الوثائق الصادرة عن اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة لعام ٢٠١٧، المتاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data.

(٢) متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf.

٥ - وعلى وجه التحديد، سيقوم فريق الخبراء بما يلي:

(أ) وضع منهجيات لقياس ظاهرة الهجرة من أجل رسم سياسات تستند إلى البيانات ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بطرق منها تنقيح *التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*؛

(ب) وضع برنامج عالمي، وتوفير تقديرات للموارد اللازمة في هذا الصدد، بهدف تعزيز القدرة الوطنية في مجال إحصاءات الهجرة، يشمل ما يلي: '١' استحداث مواد تقنية من قبيل أدوات لتقييم الاحتياجات؛ '٢' توفير التوجيه والدعم التقني للبلدان في تحديد الثغرات في البيانات ومعالجتها وتحديد الاحتياجات الوطنية وتلبيتها؛ و '٣' تقديم توصيات لكي تنظر فيها اللجنة الإحصائية؛

(ج) وتيسير التنسيق فيما بين الوكالات الإقليمية والدولية بشأن وضع أساليب وأنشطة بناء القدرات، بهدف تجنب ازدواجية الجهود، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وكفالة اتساق الأنشطة وتماشيها مع الاحتياجات الوطنية. وسيتعاون فريق الخبراء أيضا مع سائر آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل فريق الخبراء الدولي المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وسائر الأفرقة الإقليمية المعنية بإحصاءات الهجرة، بشأن المسائل المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية.

جيم - العضوية

٦ - ينبغي أن يكون الأعضاء ممثلين رفيعي المستوى من البلدان، والوكالات الإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية. وينبغي أن تمثَّل البلدان سواء من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية أو الوزارات التنفيذية ذات الصلة. واختيرت أوائل الوكالات والبلدان وسائر الأعضاء على أساس ولايات كل منهم والتزامه بالنهوض بإحصاءات الهجرة الدولية. وأضيفت دول أعضاء أخرى إثر توصيات قدمتها اللجان الإقليمية لتشمل أيضا البلدان الرئيسية المرسلة للمهاجرين.

٧ - يشكل الأعضاء جزءاً من فريق الخبراء لفترة أولية مدتها سنتان، وبعدها يقترح رئيسا الفريق المشاركان تناوباً على العضوية، بهدف كفالة التمثيل الإقليمي العادل، بما في ذلك الأعضاء في مجموعة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري تطبيق التناوب بطريقة تكفل الحفاظ على المعرفة المؤسسية وإمكانية استمرار عمل الفريق بسلاسة. ويُنتَظر من الأعضاء المشاركة بنشاط في تداولات الفريق وأنشطته.

٨ - يجوز لفريق الخبراء أن يدعو سائر الوكالات أو البلدان أو الأفراد كخبراء استشاريين أو مراقبين، إذا لزم الأمر. ويجوز زيادة عدد الأعضاء أو تخفيضه وفقا لما تقتضيه متطلبات العمل وعلى أساس الموارد المتاحة.

٩ - تعمل شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بمثابة أمانة فريق الخبراء. وتضطلع الشعبة، بالتشاور الوثيق مع الرئيسين المشاركين، باقتراح برنامج عمل الفريق، وتنسيق العمل العام للفريق، وإدارة اجتماعاته المنتظمة، وإعداد وحفظ سجلات المناقشات والاتفاقات وتقديم التقارير للجنة الإحصائية. وإضافة إلى ذلك، تضطلع الشعبة بالدور القيادي وتساهم في مختلف مجالات العمل المتعلقة بالتطوير المنهجي وبناء القدرات.

١٠ - يتم التناوب على منصب الرئاسة المشاركة إثر دورة مدتها سنتان. ويُختار أحد الرئيسين المشاركين من الكيانات الدولية فيما يُختار الآخر من ممثلي مكاتب الإحصاء الوطنية. وينتخب فريق الخبراء الرئيسين المشاركين بأغلبية الأصوات من بين المتطوعين الذين يعربون عن اهتمامهم في شغل هذا المنصب. ويعمل الرئيسان المتشاركان بشكل وثيق مع شعبة الإحصاءات بشأن التخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق ببرنامج عمل فريق الخبراء والإشراف على عمل فرق العمل. ويقدمان أيضا تقارير إلى الفريق بشأن التقدم المحرز في العمل، والمشاكل المحددة، والحلول الموصى بها، والقرارات التي يتعين اتخاذها.

دال - تنظيم الأعمال

١١ - يعقد فريق الخبراء اجتماعات مباشرة مرة واحدة على الأقل في السنة، ويستكملها باجتماعات إلكترونية إضافية، حسب الضرورة. وتموَّل المشاركة في الاجتماعات المباشرة تمويلاً ذاتياً. وقد يتلقى عدد محدود من البلدان النامية الأعضاء في فريق الخبراء التمويل، عند توفّره، لدعم مشاركتها في الاجتماعات.

١٢ - ينشئ فريق الخبراء، عند الضرورة، فرق عمل تُعنى بمواضيع محددة. ويكون لفرق العمل اختصاصات واضحة، ذات أطر زمنية واضحة لإنجاز عملها، وستقدِّم هذه الفرق تقارير إلى فريق الخبراء.

هاء - المدة المتوقعة

١٣ - يجري عمل فريق الخبراء على أساس متواصل. وتُستعرَض الاختصاصات عند الحاجة وحسب ما تطلبه اللجنة الإحصائية.

الأعضاء الحاليون في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)

البلدان (٢٠)

الاتحاد الروسي

الأردن

إكوادور

إندونيسيا

أوغندا

إيطاليا

تايلند

جامايكا

جمهورية مولدوفا

جنوب أفريقيا

جورجيا

سري لانكا

سويسرا

غانا

كندا

مصر

المغرب

المكسيك

النرويج

الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات والمكاتب والمبادرات (١٣)

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

مكتب تمويل التنمية المستدامة

مبادرة النبض العالمي

منظمة العمل الدولية

المنظمة الدولية للهجرة

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

شعبة السكان

معهد اليونسكو للإحصاء

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

اللجان الإقليمية (٥)

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الخبراء المستقلون (٤)

جامباتيستا كانتيساني، خبير

أولغا تشودينوفسكيخ، جامعة موسكو الحكومية

كيكو أوساكي – توميتا، جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية

آن سنغلتون، جامعة بريستول

الأمانة العامة

شعبة الإحصاءات

المرفق الثاني

الهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة: إطار لتنمية القدرات

١ - يبين هذا الفرع العناصر الرئيسية التي يتألف منها هيكل أساسي وطني لبيانات الهجرة سيُستخدَم إطارا لتنمية القدرات. والهيكل الأساسي الوطني لبيانات الهجرة هو عبارة عن منصة تجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في بلد ما، بمن في ذلك المستخدمون الرئيسيون لبيانات الهجرة، من قبيل راسمو السياسات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ومنتجو البيانات من مكاتب الإحصاء الوطنية، والوحدات الإحصائية، وسائر الوزارات ذات الصلة (انظر الشكل).

الشكل

الهيكل الأساسي الوطني العام لبيانات الهجرة

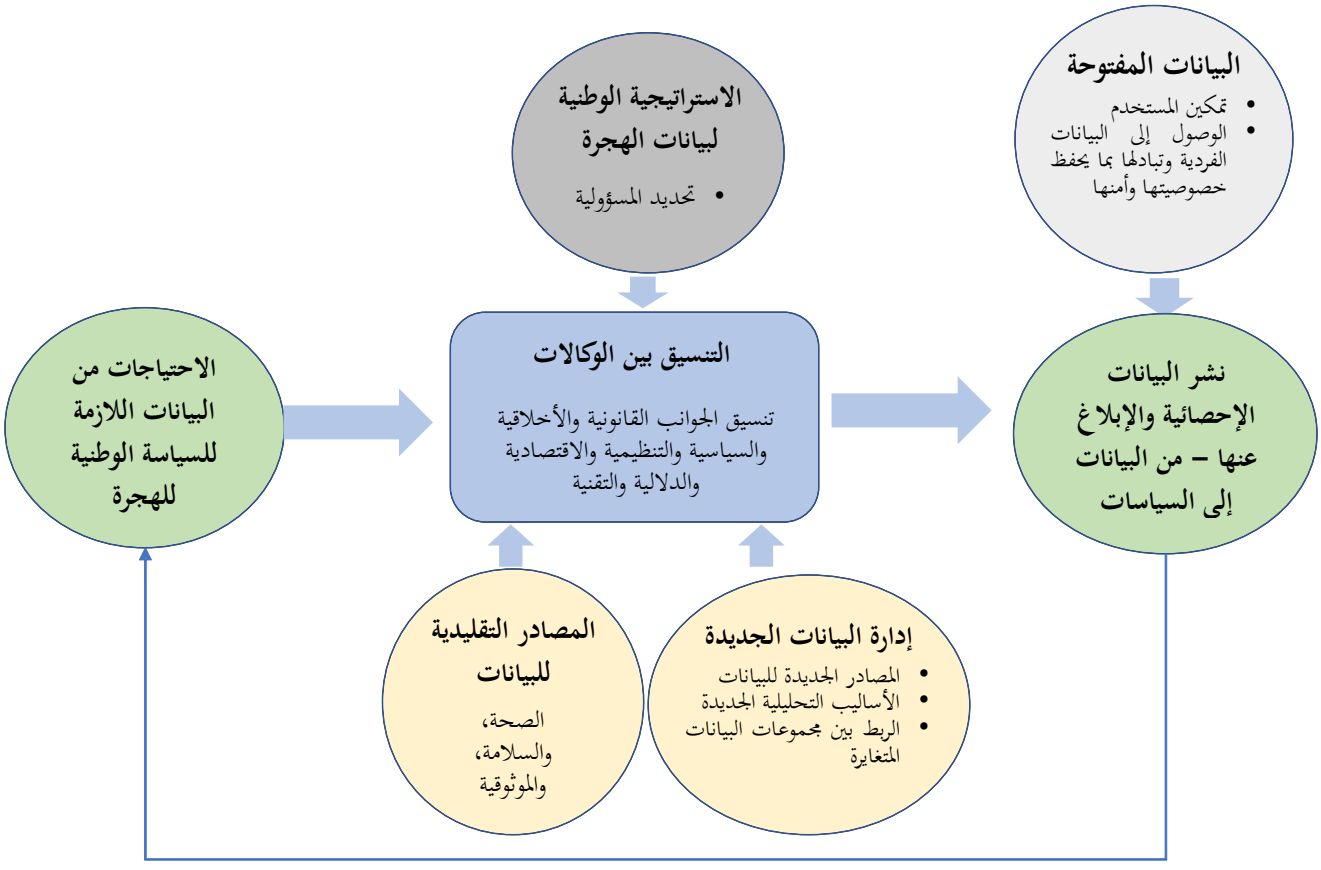

٢ - وفقاً للحالة الخاصة بكل بلد، ينبغي أن تقود الهيكلَ الأساسي الوطني لبيانات الهجرة هيئةُ تنسيقٍ مشتركة بين الوكالات لتنسق الجهود بين جميع الكيانات داخل هذا الهيكل الأساسي[1]. وسيبدأ الهيكل الأساسي للبيانات بتقييم الاحتياجات من البيانات اللازمة للسياسة الوطنية للهجرة وينتهي بنشر البيانات واستخدامها بشكل سليم لأغراض السياسة العامة. وحيث أن الهيكل الأساسي للبيانات يسترشد بالسياسة الوطنية لبيانات الهجرة ومبدأ البيانات المفتوحة، فينبغي أن تكون له هيكلية متفق عليها لقواعد بيانات مترابطة تتعلق ببيانات الهجرة ويمكن أن يستخدمها راسمو السياسات، على أن تكون قواعد البيانات هذه محكمة ومتسقة وعالية الجودة ويمكن تبادلها في بيئات مختلفة. وستشكل هذه الشبكة من قواعد البيانات صلب عملية دعم البيانات بهدف النهوض بعملية رسم السياسات المتعلقة بالهجرة.

٣ - وتتكون قواعد البيانات الرئيسية في الهيكل الأساسي لبيانات الهجرة من نوعين رئيسيين، مصنفين وفقًا لمصادرهما: (أ) المصادر التقليدية للبيانات، بما في ذلك التعدادات، والاستقصاءات، والمصادر الإدارية؛ و (ب) المصادر غير التقليدية للبيانات، من قبيل المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك الصور الساتلية، والأنواع الأخرى من البيانات غير المنظمة المستقاة من المعاملات التجارية، وتتبُّع الهواتف الجوالة، ووسائل التواصل الاجتماعي.

ألف - الاحتياجات من البيانات اللازمة للسياسة الوطنية للهجرة

٤ - لا يزال الطلب يتزايد على الإحصاءات الرسمية من قبل راسمي السياسات بهدف دعم أعمالهم. فعلى سبيل المثال، تهتم البلدان التي تشهد تدفقًا كبيرًا من المهاجرين بعدد المهاجرين وخصائصهم، فضلاً عن الوحدات الجغرافية الأصغر التي يقيمون فيها من أجل تحديد درجة حُسْنِ اندماج المهاجرين في المجتمع، وطريقة مساهمتهم في الاقتصاد الوطني والمحلي، وما إذا كانت المرافق العامة مهيئة لتلبية احتياجاتهم. بالنسبة للبلدان ذات الهجرة النازحة الواسعة النطاق، هناك مصلحة سياساتية رئيسية تتمثل في تحسين الفهم لأوجه معيشة مواطنيها في الخارج بما في ذلك عددهم الإجمالي وخصائصهم والبلدان التي انتقلوا إليها. وينبغي توخي الوضوح في تحديد البيانات اللازمة للرد على تلك الأسئلة السياساتية.

باء - الاستراتيجية الوطنية لبيانات الهجرة

٥ - يشكل وضع استراتيجية وطنية لبيانات الهجرة خطوة هامة على طريق بناء هيكل أساسي لبيانات الهجرة. ولا بد أن تتوسع هذه الاستراتيجية في توضيح مسؤوليات مختلف المؤسسات الحكومية وكيانات القطاع الخاص وأن تحدد مسؤولياتها في جمع إحصاءات الهجرة وإنتاجها. وينبغي أن يشكل دمج البيانات عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الوطنية لبيانات الهجرة، وينبغي التشجيع على تبادل البيانات بين منتجيها، أو حتى من الأفضل التشجيع على ذلك بسن تشريعات إحصائية.

(١) قد تشمل الأنشطة التي تغطيها هيئة التنسيق المشتركة بين الوكالات ما يلي: (أ) تقييم الثغرات في بيانات الهجرة من أجل رسم السياسات بصورة فعالة؛ و (ب) تيسير إدماج الهجرة في مجالات السياسات الإنمائية الأخرى؛ و (ج) تعزيز تدفقات البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني، بطرق منها وضع الإطار القانوني اللازم لتبادل البيانات؛ و (د) تحسين التآزر بشأن المفاهيم والتعاريف وجمع البيانات وأساليب نشرها؛ و (هـ) تنسيق أوجه التطوير المنهجي فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات الموثوقة والآنية ذات الصلة بالسياسات في سياق الهجرة الدولية.

جيم – المصادر التقليدية للبيانات

٦ – تشمل المصادر التقليدية لبيانات الهجرة الدولية تعدادات السكان، والاستقصاء بالعينات، والمصادر الإدارية. وثمة حاجة إلى كفالة جمع إحصاءات الهجرة ذات النوعية العالية والآنية ومعالجتها ونشرها من جميع المصادر التقليدية للبيانات.

٧ – وعلى سبيل المثال، ينبغي إدراج الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالهجرة، من قبيل بلد المولد وبلد المواطَنة، في التعدادات والاستقصاءات، وينبغي أن تنشر المعلومات المجمعة في أوانه وأن تكون عالية الجودة. ولإجراء تحليل متعمق لتأثير الهجرة على مجتمع ما، يجب صياغة الاستقصاءات بعناية بحيث لا تكتفي بطرح الأسئلة الصحيحة بل تعتمد أيضًا الاستراتيجية المناسبة لأخذ العينات.

٨ – وتتسم البيانات الإدارية بأهمية قصوى في قياس الهجرة. فعلى سبيل المثال، تقوم أجهزة مراقبة الحدود إما بجمع بطاقات المغادرة والوصول أو تحصل على معلومات من خلال مسح جوازات السفر والتأشيرات، وتمتلك وزارة العمل بيانات عن تصاريح العمل الممنوحة للأجانب، كما أن لدى وزارات التعليم معلومات عن الطلاب الأجانب في مدارس البلد، فيما تحتوي سجلات السكان أو سجلات الأجانب على بيانات عن الأشخاص المقيمين في البلاد. ولا يمكن الحصول على هذه المعلومات بسهولة عن طريق التعدادات أو الاستقصاءات. ولجعل بيانات الهجرة ذات أهمية ومناسبة من حيث التوقيت، ينبغي التشجيع على استخدام البيانات الإدارية. وهذا ما يعني أنه ينبغي استخلاص مزيد من المعلومات وتجميعها وتبادلها داخل الهيكل الأساسي لبيانات الهجرة.

دال – إدارة البيانات الجديدة

٩ – عادة ما تُستَخلص المعلومات المتعلقة بالهجرة من خلال المصادر المتعددة للبيانات. وللحصول على صورة شاملة، من الضروري دمج المعلومات المستقاة من مختلف مصادر البيانات، بما في ذلك التعدادات والاستقصاءات والبيانات الإدارية، داخل البلد وبين البلدان.

١٠ – وتمثل الهواتف الجوالة والأدوات والمنصات القائمة على الإنترنت، من قبيل وسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، وأجهزة الاستشعار الرقمية، والمقاييس من قبيل الصور المرسلة من السواتل، مصادر مبتكرة محتملة أو ”مصادر جديدة“ لبيانات الهجرة. وتشهد الدراسات الحالية التي تتناول الهجرة بالاستناد إلى تلك المصادر الجديدة للبيانات على إمكانات المصادر المذكورة. وسيكون من الضروري الجمع بين منتجي البيانات من القطاع الخاص، وأخصائيي التحليل، والعلماء والتقنيين في مجال البيانات، بهدف إجراء بحوث وتجارب إضافية في هذا الميدان. وعلاوة على ذلك، يكتسي ربط أحدث البحوث والتقنيات بمجتمع الإحصاءات الرسمية أهمية بالغة في الدمج الكامل للبيانات الجديدة في الهيكل الأساسي لبيانات الهجرة.

١١ – ويجب التشجيع على اتباع نهج مبتكرة لإدماج المصادر المتعددة للبيانات. وينبغي دراسة استخدام البيانات الجديدة بهدف تعزيز توافر إحصاءات الهجرة وحُسْنِ توقيتها، مع كفالة تناول قضايا الخصوصية والأخلاقية وحقوق الإنسان بشكل كاف ومراعاة جودة البيانات.

هاء – نشر البيانات الإحصائية والإبلاغ عنها – من البيانات إلى السياسات

١٢ – ثمة خطوة هامة في مرحلة ما بعد إنتاج البيانات، غالبًا ما يتم السهو عنها، تتمثل في كفالة نشر البيانات والإبلاغ عنها بشكل جيد لراسمي السياسات وعامة الجمهور، واستخدام هذه البيانات بشكل صحيح. فمن الضروري أن تبلغ المكاتب الإحصائية بها بصورة فعالة لمساعدة راسمي السياسات ووسائط الإعلام وعامة الجمهور على تحديد مصادر البيانات والإحصاءات الموثوقة وفهمها والاستفادة منها على أكمل وجه، من أجل دعم التخطيط لجهود التنمية وتنفيذها ورصدها على جميع مستويات صنع القرارات.

١٣ – ويكتسي هذا العنصر أهمية خاصة لتعزيز الخطاب العام القائم على الحقائق بهدف وضع تصورات للهجرة، على النحو الوارد في الهدف ١٧ من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

١٤ – وينبغي أن يسترشد نشر البيانات في بلد ما بمبدأ البيانات المفتوحة. وهذا ما يعني أن البيانات التي يتم نشرها ينبغي أن تكون ذات جودة عالية وموثقة بشكل جيد وتراعي المخاوف المتصلة بخصوصية البيانات ويمكن الوصول إليها بسهولة وبلا قيد وصالحة للاستخدام[٢]. وسوف يمكّن الأخذ بمبدأ البيانات المفتوحة من جانب مكاتب الإحصاء الوطنية وسائر الوكالات الحكومية المستخدمين من الاستفادة من البيانات الكاملة والآنية ومن الالتزام بالمعايير.

١٥ – وتكتسي البيانات المفتوحة أهمية بالغة لإحصاءات الهجرة وتشكل أيضا تحديا لها. وقد تحتاج بلدان كثيرة إلى التوجيه في تنفيذ مبادئ البيانات المفتوحة، فيما يتعلق بجملة أمور منها: (أ) إنشاء برامج في مجال الاتصال والتوعية بهدف إشراك جميع أصحاب المصلحة؛ و (ب) تنقيح القوانين أو الأطر القانونية لتسمح بإدراج أحكام ضرورية تكفل فتح البيانات وإمكانية الوصول إليها، مع المراعاة الكاملة للمخاوف المتصلة بخصوصية البيانات؛ و (ج) وضع مبادئ وأدوات تتعلق بالتشغيل البيني للبيانات، نظرا لأن التشغيل البيني للبيانات يمثل أداة هامة في كفالة إمكانية استخدام البيانات المفتوحة (انظر الوثيقة E/CN.3/2018/6).

١٦ – وتضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية بدور هام في التعريف بمبادئ البيانات المفتوحة. وتشكل خبرة هذه المكاتب ومهاراتها التقنية في وضع معايير لجمع البيانات ونشرها عاملا رئيسيا في إصدار مبادئ توجيهية بشأن البيانات الوصفية، وإخفاء هوية البيانات، وخصوصية البيانات في سياق البيانات المفتوحة.

---

(٢) تم تعريف مبدأ البيانات المفتوحة، على هذا النحو، خلال ندوة دولية بشأن البيانات المفتوحة لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عُقدت في سيول من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.